مجلة الحكمة للدراسات الأدبية و اللغوية
Eissn :2600-6421 Issn : 2353-0464
المجلد9/العدد: 02 (2021)، ص 06-20

دلالات القياس النحوي : دراسة نحوية تحليلية .

The semantics of the grammatical measurement: an analytical grammatical study

الأستاذ: البدالي المترجي [1]

[1] جامعة مولاي سلطان بني ملال المغرب .

تاريخ الاستلام: 2021/07/16 تاريخ القبول: 2021/08/01 تاريخ النشر:2021/08/08

ملخص:

يسعى هذا البحث محاولة لدراسة القياس النحوي في ضوء النظام النحوي الاستعمالي للغة العربية

والقياس النحوي هو عبارة عن استنباط مجهول من معلوم سواء في اللغة أو غيرها ومن هنا أعطى له اللغويون والنحاة تعريفا بينا واضحا بأنه :حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، والقياس النحوي هو النحو ، وهذا النحو فهو قياس الأحكام النحوية اللغوية ،ولذا جاء هذا البحث مبينا مفهوم القياس ونشأته عند العرب ، واتجاهاته النحوية وأنواعه ، ثم ختمته بأهم النتائج والتوصيات .

كلمات مفتاحية: القياس. النحو، دلالات.،نحوية.، تحليلية .

Abstract: This research seeks an attempt to study the grammatical analogy in the light of the grammatical usage system of the Arabic language.

The grammatical analogy is an expression of an unknown deduction from a known one, whether in the language or otherwise, and from here the linguists and grammarians gave it a clear and clear definition that: carry the immovable on the movable if it is in its meaning, and the grammatical analogy is the grammar, and this grammar is the measurement of linguistic grammatical rulings, and therefore came This research shows the

concept of analogy and its origin among the Arabs, its grammatical trends and types, and then concluded with the most important results and recommendations.

Keywords:

المؤلف المرسل: البدالي المترجي،

1. مقدمة:

إن القرآن الكريم نزل بلغة العرب ، وبينته السنة النبوية بلغة العرب أيضا ، وكان الصحابة رضي الله عنهم على تمام العلم بتلك اللغة يعرفون معاني ألفاظها وما تقتضي أساليبها فلم يكونوا بحاجة إلى استحداث قواعد الإعراب والاشتقاق وما شابه ذلك من العلوم المستحدثة بعد ذلك .

فكانوا إذا نزلت بهم حادثة وأرادوا معرفة حكمها فزعوا إلى الكتاب (القرآن) ، أولا ثم إلى السنة ثانيا ، فإن لم يجدوا اجتهدوا وألحقوا الأشباه بالأشباه والنظائر بالنظائر ،وجعلوا ما لم ينص عليه بمنزلة المنصوص عليه متى وجدت في ذلك علة اعتبروها مناط الحكم فنشأ أصل ثالث هو القياس .

و كل من أصول الفقه وأصول النحو يبحثان في الأدلة ، فأصول الفقه يبحث في أدلة الفقه وأصول النحو يبحث في أدلة النحو، وأدلتهما تنقسم إلى أدلة نقلية ، و أخرى عقلية، فأدلة النحو النقلية فهي السماع بفروعه، و قد عرفه "السيوطي" فقال:

«وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله و الرسول، وكلام العرب قبل بعثته و في زمانه و بعده، إلى زمن فسدت الألسن بكثرة المولدين، نظما و نثرا عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت:

«:أما أدلة النحو العقلية فهي القياس، ونجد أن القياس رأس الأدلة العقلية لنسبة للفقه والنحو على حد سواء، و هو عند علماء أصول الفقه كما عرفه جمهور الأصوليين حيث نص على ذلك الأستاذ محمد مصطفى شلبي" أنه مساواة المسكوت للمنصوص في الحكم لتساويهما في العلة، أو بما يؤدي هذا المعنى.

و أما القياس في أصول النحو،" فهو كما عرفه "ابن الأنباري" في جدله: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، قال: و هو معظم أدلة النحو والمعول عليه في غالب مسائله كما قيل: إنما النحو قياس يتبع .

أهمية البحث :

وتأتي هذه الأهمية في أن هذا الكتاب لقي اهتماما كبيرا من علماء العربية والنحو، وذلك لما اشتمل عليه من آراء نحوية تفيد الباحث في النحو.

كما أن للقياس النحوي أهمية كبيرة لدى الباحثين في الدرس النحوي والعربي.

وقد احتل القياس منزلة كبيرة في فكر النحاة ، فهذا ابن جني يقول " مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس " ويحكى عن أستاذه الفارسي قوله " أخطيء في خمسين مسالة في اللغة ولا أخطيء في واحدة من القياس[1].

وكذلك اهتم المتأخرون من النحاة والأصوليون، ورأوا أن لا نحو من دون القياس، وفي هذا الصدد يقول ابن الأنباري:" اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس "

[1] ابن جني النحوي ، الخصائص مكتبة لسان العرب ، : 2 / 88

إشكالية البحث :

لاشك أن الباحث بحاجة ماسة إلى الاطلاع على الثرات الفكري العظيم المتمثل بالأدب واللغة العربية وغيرهما من مبادئ الثقافة والمعرفة لبحث هذا الموضوع ، وأن هذا الموضوع واسع النطاق ويحتاج الباحث إلى تحديد جوانبه للحصول على الحقائق ، وانطلاقا من تحديد البحث السابق تمكن الباحث تقريره إلى الأسئلة الآتية : كيف يكون القياس النحوي في أصول النحو؟ وكم أنواعه وأقسامه في الدرس النحوي ؟

خطة البحث هي كالتالي :

مقدمة.

المبحث الأول: مفهوم القياس النحوي ونشأته، وتحته ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : مفهوم القياس النحوي .

المطلب الثاني: نشأة القياس عند العرب .

المطلب الثالث :أركان القياس**:**

المبحث الثاني : أقسام القياس النحوي .

المطلب الأول : قياس العلة.

المطلب الثاني : قياس الشبه.

المطلب الثالث : قياس الطرد .

خاتمة.

قائمة المصادر والمراجع .

2. المبحث الأول: مفهوم القياس النحوي ونشأته:

1.2المطلب الأول : مفهوم القياس النحوي .

القياس في اللغة :التقدير؛ جاء في الصحاح: "قست الشيء بغيره وعلى غيره أقيسه قيسًا وقياسًا فانقاس، إذا قدرته على مثاله، وفيه لغة أخرى: قسته أقوسه قوسًا وقياسًا.[2]

ولا يقال: أقسته، والمقدار مِقياس، وقايست بين الأمرين مقايسةً وقياسًا، [3] وجاء فيه أيضًا: "قست الشيء بالشيء: قدَّرتُه على مثاله، ويقال: بينهما قَيس رُمْحٍ، وقاسُ رمْحٍ؛ أي: قدْرُ رُمحٍ.[4]

وفي الاصطلاح: حدَّه علي بن عيسى الرماني بأنَّه: "الجمع بين أول وثان، يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول[5].

وحده ابن بابشاذ. بقوله: "حَمْلُ الشَّيء على الشَّيء لِضَرْبٍ من الشَّبَهِ [6]"

وحدَّه الأنباري بأنَّه" :حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه،[7] أما ابن الحاجب فقد عرفه بقوله: "القياس لغة: التقدير، قست الثوب بالذراع، وفي الاصطلاح: مساواة فرع لأصل في علة حكمه.[8]

---

[2] أصله "قِواسٌ"، ولكن لما انكسر ما قبل الواو انقلبت ياء، كما قالوا: قامَ قِيامًا، وَصامَ صِيامًا، وعاذَ عِياذًا .

[3] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح "قوس": تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم ، 3 / 967،

[4] المصدر نفسه "قيس": 3 / 968.

[5] لي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي رسالة الحدود المحقق: إبراهيم السامرائي الناشر: دار الفكر - عمان: ، ص: 38.

[6] هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود المصري، المعروف بابن بابشاذ النحوي اللغوي، توفي سنة 469هـ، من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي، وشرح الأصول لابن السراج، والتعليق في النحو، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: (ص: 263)، ومعجم الأدباء: 4 / 1455، والأعلام: 3 / 220.

7 طاهر بن أحمد بن بابشاذ شرح المقدمة المحسبة المحقق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت الطبعة الأولى 1977: 2 / 475.

وقال الدكتور مهدي المخزومي في تعريفه بأنَّه: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، وحمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفَتْ أو سُمِعَتْ[9]"

هذه التعاريف وغيرها،[10] متقاربة من حيث جعل المسموع أصلاً في القياس على ما يجدُّ في العربية من ألفاظ وتراكيب، وبفضل القياس استطعنا أن نحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، فلم نأخذ العربية جميعها بالسَّماع.

كأن نقول :طِباعة وصِحافة، على مثال قول العرب: تِجارة وزِراعة، وكأن ترفع في كلامك ما يستحق أن يكون فاعلاً، وأن تنصب ما يستحق أن يكون مفعولاً به... وهلم جرًّا، وإن لم يكن ذلك منقولاً عنهم؛ وذلك لأنه كما يقول الأنباري: "لما كان غير منقول عنهم من ذلك في معنى المنقول، كان محمولاً عليه، وكذلك كل مَقيسٍ في صناعة الإعراب.[11]

[8]الجلال السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين الاقتراح، المحقق: عبد الحكيم عطية - علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، الطبعة: 2 2006 – 1427، ص: 59.

[9] ابن الحاجب ، منتهى الوصول والأمل،دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى 1405هـ، 1985م: (ص: 166.

[10] محمد سمير نجيب اللبدي معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة - دار الفرقان، الطبعة: 19851 - 1405 : (ص: 191.

[11]ابن الأنباري الإغراب في جدل الإعراب ، المحقق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة: 2 - 1391 1971: (ص: 45، 46.

2.2 المطلب الثاني: نشأة القياس عند العرب .

زامنت نشأة القياس عند لغويي العرب مرحلة وضع الدراسات اللغوية وتكوينها فكانت مصاحبة لنشأة النحو العربي حيث بدأت مع أبي الأسود الدؤلي ت 69هـ،ف "كان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها ".[12]

ثم تطور على يد ابن أبي إسحاق ت 117هـ الذي ولع بالقياس ف" كان أول من مد القياس والعلل، وكان أشد تجريدا له [13]

وكان سبب هذا الطهور المبكر للقياس في الدرس اللغوي العربي منذ هذه المرحلة للعلاقة الوثيقة التي ربطت الدراسات اللغوية بالعلوم الإسلامية .[14]

فلما كان القياس معتبرا في الشرع كان اعتباره في دراسة اللغة من باب أولى لأنها نشأت خدمة له ، ومن هذا المنطلق رأوا أن إنكار القياس يعني إنكار النحو؛ لأن النحو قياس كله .[15]

وعند تتبع تاريخ البحث اللغوي عند العرب فسنجد أن ثمة للأمة اتجاهات بارزة :

اتجاه القياس المقيد ، وتمثل في مدرسة البصرة التي تقيدت بالقياس المطرد الغالب في السماع .[16]

---

[12] جمال الدين أبوالحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم إنباه الرواة على أنباء النحاة – القاهرة مصر دار الفكر العربي بيروت لبنان مؤسسة الكتب الثقافية ط 1406هـ1/49.

[13] نفسه 165/2.

[14] الأنباري ، لمع الأدلة ، دار الفكر ، 2009م ،ص :95-96.

[15] المصدر السابق نفسه ص : 95.

[16] د. حامد صادق: القياس اللغوي وتنمية الألفاظ اللسان العربي . جامعة الدول العربية . ١٩٩٠. عدد (34) : ص ٧٩-٩٨ . الحسيني ، رياض : " أبنية المشتقات في ضوء القياس الصرفي والاستعمال اللغوي " .
ص :19-20.

وقد أرجع بعض الباحثين إلى هذه المدرسة نشأة القياس قبل أن يظهر في محيط الدراسة اللغوية بعد ذلك .[17]

اتجاه القياس المطلق ، وهو اتجاه تجسم في مدرسة الكوفة التي اتسمت بالتوسع في عملية القياس لتشمل القياس على القليل والكثير والنادر والشاذ .[18]

فقد روي عن الكسائي أنه كان سمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورات ، ويجعله أصلا يقيس عليه ومنه قول الفراء في قوله تعالى :"خالصة لذكورنا " الأنعام :139، ولو نصبت " الخالص " و "الخالصة" على القطع ،والنصب في هذا الموضع قليل لا يكادون يقولون :عبد الله قائما فيها ولكنه قياس .[19]

ومن هنا خالفت هذه المدرسة اتجاه مدرسة البصرة في منهج تطبيق القياس وطرق الإفادة منه.

ج- اتجاه إنكار القياس ، وظهر على يد المدرسة الظاهرية التي تزعمها ابن مضاء ت 513هـ ، متأثرا بمذهبه الظاهري في العلوم الإسلامية .[20]

وقد ظهر هذا الاتجاه كردة فعل للإفراط وتحكيم أساليب المنطق والجدل الذي ظهرت على يد بعض متأخري النحاة ، وقد تأثر هذا الاتجاه بقول رائد المذهب الظاهري ابن حزم الأندلسي ت 465هـ ،حتى قال :ومن المحال الباطل أن يكون الله يأمرنا بالقياس أو بالتعليل أو بالرأي أو بالتقليد ، ثم لأبين لنا ما القياس

---

[17] المصدر السابق ،ص :19-20.

[18] عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا عدد الأجزاء: 2 ، 164/2،.

[19] أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ(معاني القرآن ، بتحقيق: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر الطبعة الأولى 14 نوفمبر 2010 م ،358/1.

[20] ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمان ، الرد على النحاة ص :35-40.

؟ وما التعليل ، وما الرأي وكيف يكون كل ذلك ؟ وعلى أي شي ء نقيس ؟ وبأي شي ء تعلل ؟ورأي من تقبل ؟ومن تقلد ؟

لأن هذا تكليف بما ليس في الوسع .[21]

3.2. المطلب الثالث :أركان القياس:

ولما كان القياس الحمل على المسموع فيما لم يسمع، فلا بدَّ له من أركان أربعة يجب توافرها حتى تصح عملية القياس، وفي هذا يقول الأنباري: "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعِلَّة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والعِلَّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله بالعِلَّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كلِّ قياس من أقيسة النحو[22]"

وأما القياس في النحو فهو حمل غير المنقول على المنقول في حكم علة جامعة ، ويعد ابن أبي اسحق " أول من بعج النحو ومد القياس ، وشرح العلل[23]"

3.المبحث الثاني : أقسام القياس النحوي .

1.3 المطلب الأول : قياس العلة.

يعرف الأنباري قياس العلة بقوله :"أن يجعل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل ، نحو حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد".[24]

---

[21] ابن حزم ، ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل تحقيق سعيد الأفغاني ،بيروت لبنان دار الفكر ، الطبعة الثانية 1389 هـ ،1969م ، ص : 73.

[22] ابن الأنباري ، لمع الأدلة: ص: 93.

[23] الأنباري ، لمع الأدلة ، دار الفكر ، 2009م ص :95-96.

وكثير من الباحثين – خصوصا المحدثين منهم – خلط بين هذا النوع من القياس وقياس الشبه ، لكن التفريق بينهما يكون – بحسب ما استنتجنا من كلام العلماء – بأمرين اثني

لا بد من أن يجتمعا معا :

أن يكون المقيس عليه أصلا ، والمقيس فرعا ، ونقصد بالأصالة والفرعية هنا الأسبقية في الوضع ، فيكون الأصل أسبق من الفرع في اكتساب الحكم .

أن تكون العلة التي وجدت في الفرع هي نفس العلة التي أكسبت الأصل الحكم "[25]

وهذان الشرطان موجودان في مثال الأنباري الذي ذكرنا أولا، فالفاعل أصل ونائب الفاعل فرع ، والعلة التي أكسبت الفرع الحكم هي التي أكسبت الأصل الحكم كذلك ، فمن اختل أحد هذين الشرطين ، لم يكن الحديث عن قياس العلة ، بل عن نوع آخر من أنواع القياس ، يقول علي أبو المكارم : " ويرى بعض العلماء أن اصطلاح العلة يتضمن الشبه أيضا ...وهذا غير صحيح ، إذ إن للعلة شروطا لا تتوفر في الشبه ، ومن ثم فإن للعلة – بمعناها الاصطلاحي – نوعا من الشبه وليس العكس ".[26]

2.3 المطلب الثاني قياس الشبه .

يعرف الأنباري قياس الشبه بقوله :"أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل ، وذلك مثل أن يدل على إعراب

[24] لمع الأدلة مرجع سابق ، ص : 105.

[25] نفسه ص : 109.

[26] أبو المكارم ، على أصول التفكير النحوي ، دار غريب ، ط 1 2006م ، ص :113-114.

الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه ، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه".[27]

وهو ن يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل وذلك مثل أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربا كالاسم أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم أو بأنه على حركة الاسم وسكونه.

وليس شيء من هذه العلل هي التي وجب لها الإعراب في الأصل إنما هو إزالة اللبس كما تقدم ".

قال: "وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلة "[28]

قال الأنباري" :وبيان ذلك أنك تقول: يقوم فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال، كما أنك تقول :رجل، فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام فقلت :الرجل اختص برجل بعينه، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه، كما كان الاسم يختص بعد شياعه؛ فقد شابه الاسم، والاسم معرب، فكذلك ما شابهه أي :أن الفعل المضارع يدل على حدث شائع في زمنين هما الحال والاستقبال، وصالح لأن يتخصص لأحدهما بالقرينة ككلمة الآن، التي تخصصه للحال وما في معناها، ولام.[29]

وبهذا التعريف علمنا من بداية الأمر أن بين مسلك المناسبة والإخالة، وبين مسلك قياس الشبه اتفاقًا وافتراقًا، فأما الاتفاق بينهما فمن جهة أن كليهما حمل الفرع على الأصل، وأما الافتراق فلأن العلة التي في الفرع هي عين العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل في المناسبة والإخالة، أما في قياس الشبه فالعلة التي في الفرع غير

---

[27] لمع الأدلة مرجع سابق ص :107-108.

[28] عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، دار البيروتي، دمشق الطبعة: الثانية، 1427 هـ - 2006 م /118.1.

[29] نفسه 127/1.

العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل، وإنما هي بضرب من الشبه، وذلك مثل أن يُدل على إعراب الفعل المضارع أي :حملًا على إعراب الاسم الثابت بعلة المناسبة والإخالة، بأنه يتخصص بزمن معين بعد أن كان شائعًا في زمني الحال والاستقبال، ويخصص لأحدهما بالقرينة.

3.3 المطلب الثالث : قياس الطرد .

قال تمام حسان معرفا هذا النوع من أنواع القياس : " إذ كانت العلة غير مناسبة سمي القياس (قياس الطرد) كقول النحاة " إن(ليس) مبنية لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف "[30]

فمعنى قياس الطرد من بين الأقيسة التي اعتمدها ابن ولاد في دفاعه على سيبويه ، وهو ليس في أهمية نوعي القياس السابقين ، لا من حيث عدد المواضع التي يستدل فيها بدليل القياس ، ونورد مثالا على ذلك قوله في مسألة قال المبرد فيها إنها محمولة على الحال ، وهو قول سيبويه (داري خلف دارك فرسخا)فقال المبرد إن (فرسخا) هنا تحمل على الحال .أما ابن ولاد فقد ذهب متابعا سيبويه إلى أنها تحمل على التمييز ،وأجاب عن هذه المسألة بجوابين اثنين :

بكونها لو كانت تحمل على الحال لوجب أن :"تكون الدار فرسخا في مقدارها وقياسا وإنما معنى الكلام المراد فيه أن بين الدارين فرسخا".[31]

كونه " لما أضاف (الخلف)إلى (دارك) وحال بالمضاف إليه بين الخلف وبين الفرسخ انتصب الفرسخ على التمييز ، كما حالت النون بين العشرين وبين

---

[30] ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط 1،1399هـ ،ص :134.

[31] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، وتعه كتاب منحة الجليل ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة الطبعة الثانية :1426هـ ، 2005م ،ص :332.

الدرهم ، وكما حالت الهاء والميم في قولهم (أفضلهم رجلا)بين الصفة وبين (رجل) ، وكما حال الفاعل بين الفعل والمفعول ، وانتصب المفعول ، وهذا كله مطرد ".[1]

4. خاتمة : نخلص إلى ما يلي :

أن مفهوم القياس نشأ منذ بدايات علم النحو ولم يزلْ قائما حتّى اللحظة فهو جزء لا يتجزأ وعمود لا يمكن الاستغناء عنه في صرح اللغة العربية والنحو العربي الكبير.

وأنَّ أوّل من وضع القياس في النحو هو أبو الأسود الدؤلي، وقيلَ إنَّ أوّل من وضع القياس في اللغة هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كما قال ابن سلام.

وأن القياس هو قياس ما لم يسمعْ من قبل على ما سُمِعَ، ولهذا فإنّ للقياس أركان أربعة لابدّ منها ليصحَّ القياس في النحو، وهذه الأركان الأربعة تتوضّح في قول الأنباري: "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعِلَّة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والعِلَّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وكما قال الكسائي ::

إنما النحو قياس يتبع ** * * * وبه في أمر ينتفع .

ويبدو أن القياس النحوي يتسع لمفهومين:

1-: حمل غير المنقول علي المنقول،

2- تقدير الفرع بحكم الأصل . فالأول إجراء المستحدث مجري ما سمع من كلام العرب، فهو ضرب من التطور والتعميم، والثاني في البحث عن مجالات التعليل بين الأصول والفروع.

6. قائمة المصادر والمراجع :

- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم .
- عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي رسالة الحدود المحقق: إبراهيم السامرائي الناشر: دار الفكر - عمان .
- طاهر بن أحمد بن بابشاذ شرح المقدمة المحسبة المحقق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت الطبعة الأولى .
- الجلال السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين الاقتراح، المحقق: عبد الحكيم عطية - علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، الطبعة: 20062 – 1427 ، .
- ابن الحاجب ، منتهى الوصول والأمل،دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى 1405هـ، 1985م.
- محمد سمير نجيب اللبدي معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة - دار الفرقان، الطبعة: 19851 – 1405 .
- ابن الأنباري الإغراب في جدل الإعراب ، المحقق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة: 2 1971 – 1391.
- جمال الدين أبوالحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم إنباه الرواة على أنباء النحاة – القاهرة مصر دار الفكر العربي بيروت لبنان مؤسسة الكتب الثقافية ط 1406هـ1/49.
- الأنباري ، لمع الأدلة ، دار الفكر ، 2009م .
- د. حامد صادق: القياس اللغوي وتنمية الألفاظ اللسان العربي . جامعة الدول العربية . ١٩٩٠. عدد (34) : ص ٧٩-٩٨ . الحسيني ، رياض : " أبنية المشتقات في ضوء القياس الصرفي والاستعمال اللغوي " .
- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا عدد الأجزاء: 2 .
- أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ(معاني القرآن ، بتحقيق: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر الطبعة الأولى 14 نوفمبر

- ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمان ، الرد على النحاة ص :35-40.
- ابن حزم ، ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل تحقيق سعيد الأفغاني ،بيروت لبنان دار الفكر ، الطبعة الثانية 1389 هـ ،1969م .
- الأنباري ، لمع الأدلة ، دار الفكر ، 2009م .
- أبو المكارم ، على أصول التفكير النحوي ، دار غريب ، ط 1 2006م ، ص :113-114.
- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، دار البيروتي، دمشق الطبعة: الثانية، 1427 هـ - 2006 م .
- ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط 1،1399هـ ،.
- ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، وتعه كتاب منحة الجليل ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة الطبعة الثانية :1426هـ ، 2005م ،.